

الرياض.. إزالة شارع سليمان القانوني تنهي قداسة رموز مزيفة

مراجعة التاريخ وتنقيته من الشوائب قرار سيادي سائد لا بدعة سعودية



ففي مراجعة للتاريخ ومحاوله تطهيره من شوائب بإمكانها التأثير في الرأي العام، أقرت قيادة المملكة العربية السعودية إزالة شارع السلطان العثماني سليمان القانوني من العاصمة الرياض. ورغم أن هذا الحدث لا يعد بدعة حيث دأبت دول عربية عدة على انتهاج نفس الطريق عبر إزالة تماثيل شخصيات تعتبر أنها أجزمت في حق شعوبها، فإن النظام التركي وأتباعه من الإخوان يحاولون مجدداً توظيف قرار سيادي سعودي في معارك سياسية لإدراكهم أن ذلك لا يخدم أجنداتهم ومصالحهم الأيديولوجية.



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تونس - اهتز نظام اردوغان وحلفائه من الإخوان لقرار سيادي سعودي بإزالة اسم السلطان العثماني سليمان القانوني من أحد شوارع الرياض، محاولين التقليل من هذه الخطوة التي تأتي في إطار إعادة قراءة الماضي وانعكاساتها على الحاضر وتأثيرها في الوعي الجمعي للشعوب وسعي المنتسبين بها لإسقاطها على الواقع بما يخدم مصالحهم ومخططاتهم. إذا نظرنا إلى ما يدور حولنا في العالم، فإن قرار أمانة الرياض ليس بدعة لأن الشعوب تعيد بين الحين والآخر النظر في تاريخها وتكتشف بقع الظلام فتعمل على إزالتها، لاسيما حين تدرك أنها لم تعد ملائمة لمستجدات واقعها ومن ذلك نزع صفة القداسة على شخصيات جدلية ثبت تورطها في جرائم كانت إلى وقت قريب غير خاضعة للمحاكمة التاريخية الجدية.

خلال الأيام الماضية، شهدت دول عربية عدة في أوروبا والولايات المتحدة حملات للإطاحة بتماثيل شخصيات مرتبطة بالنزعات الاستعمارية والعنصرية والمعادية لحرية الشعوب والمساواة بين الجماعات والأفراد وحذف أسماء بعض تلك الشخصيات من الساحات والشوارع أو المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية التي كانت تحملها.

أعباء التاريخ

إن المجتمعات الحرة لم تعد مستعدة لتحمل على كاهلها المزيد من أعباء التاريخ وخاصة في زاوية المجدد لمن مارسوا القهر والظلم والكرهية والعدوان حتى ولو كان ذلك من منطلقات يضيء عليها البعض صفة الوطنية أو مسارية ما كان سموها به في عصرها. في هذا السياق، تمت إزالة تمثال تاجر الرقيق الشهير روبرت ميلغان من خارج متحف لندن دوكلاندز بعد أن أعلن عمدة المدينة صادق خان في وقت سابق عن مراجعة لجميع تماثيل لندن وأسماء الشوارع، قائلاً إن "التمائم التي لها روابط بالرق يجب إزالتها".

وترأس مع إزالة متظاهرين في شارع كولستون، تمثالاً من البرونز لتاجر الرقيق إدوارد كولستون يعود إلى عام 1895.

وذكرت صحيفة الإندبندنت البريطانية أن سكان بريستول تقدموا مؤخرًا إلى مجلس المدينة بطلب إزالة التمثال الخثير للجدل، حيث جمعت الوثيقة أكثر من 10 آلاف توقيع.

وشارك كولستون، الذي عاش في القرن الـ17، في الشركة الأفريقية الملكية لتجارة الرقيق التي نقلت قفرة عمل كولستون حوالي 84000 رجل وامرأة وطفل من أفريقيا لبيعهم في الولايات المتحدة، توفي قرابة ربعهم في الطريق.

لكن تاجر الرقيق هذا يعد بطلا في عيون سلطات مدينة بريستول لاعتباره راعيا للثقافة ومبتعرا لأعمال الخير وعضوا في البرلمان، حيث تحمل العديد من المدارس والمباني والمؤسسات الخيرية اسمه.

كما أثير جدل واسع حول تمثال رودس سيسيل جون، رئيس وزراء مستعمرة الكاب عام 1890 والذي شهد عصره توسعا ضخما في الإمبراطورية البريطانية، وعرف باسم ملك الناس، حيث أنشأ شركة دي بيزن، أضخم شركة الماس

في العالم والتي تسيطر اليوم على 60 في المئة من الماس العالم، وكانت في فترة من الفترات تسيطر على 90 في المئة منه. وطالبت حملة "رودس يجب أن يسقط" بإزالة التمثال في الوقت الذي يرى فيه نشطاء بريطانيون أن جامعة أكسفورد "فشلت في معالجة عنصريتها المؤسسية"، بسبب إصرارها للحفاظ على التمثال.

في الولايات المتحدة، أزال عمال في دبريسون بولاية ميشيغان تمثالاً لأطول عمدة بقاء في المنصب بالمدينة، أورفيل هوبارد، الذي كان مؤيدا لسياسات الفصل العنصري وأدلى بتعليقات عنصرية على مدى فترة عمله التي استمرت 35 عاماً والتي انتهت في عام 1977.

وقالت متحدثة باسم المدينة إن التمثال أصبح "رمزاً للانقسام بدلاً من أن يكون رمزاً للوحدة"، حيث تجددت الدعوات لإزالة التمثال في ضوء الاحتجاجات واسعة النطاق على وفاة جورج فلويد وإطاح بتمثال للرئيس الكونغرس جيفرسون ديفيس في ريتشموند، فرجينيا، وتم تخريب تماثيل مكتشف أمريكا كريستوفر كولومبوس في بوسطن وميامي وفرجينيا، سواء بقطع الرأس أو التدمير الكامل أو الدفع به إلى البحيرات.

تطهير الذاكرة

تهب الشعوب من حين إلى آخر لتطهير ذاكرتها من رمزية أفراد حققت مجدها الشخصي أو خدمت مشاريع عرقية أو دينية أو فئوية على حساب شعوب أو جماعات أخرى، حيث أسقطت أوكرانيا 1320 تمثالاً لرؤساء الثورة الشيوعية لينين بعد حملة حكومية لتخليص البلاد من رموز الحقبة السوفيتية، إذ تم تفكيك أثار الزعيم البلشفي في كل بلدة وقريه ومدينة، وجاء ذلك ضمن بطلا في المناهضة للسوفيات، والتي تآمر أيضا بإعادة تسمية الشوارع والمدن، وأصبحت قانوناً من قبل الرئيس بترو بوروشينكو في مايو 2015.

لكن قرار السعودية بإزالة اسم سليمان القانوني من أحد شوارعها في الرياض تحول إلى قضية وطنية بالنسبة للنظام التركي وعقائدية لجماعة الإخوان والسايرين على نهج اردوغان، وحاولت بعض قوى الإسلام السياسي استعمال القرار السعودي كأداة للمزايدات الرخيصة من باب التملق للنظام التركي. من ذلك سارع عميد بلدية تاجوراء اللبية حسين بن عطية، إلى إطلاق اسم سليمان القانوني على أحد أهم شوارع المنطقة، وذلك تكريماً للدور التركي الداعم

المساند الأول لحكومة الوفاق، لاسيما أن السلطان العثماني سليمان القانوني أرسل القائد مراد أغا، على رأس جيش لمساعدة أهل طرابلس في تحرير مدينتهم عام 1551م، حيث بنى في تاجوراء المسجد المعروف 'مراد أغا' بحسب زعمه. لكن ما خفى عن بن عطية أن الغازي العثماني احتل ليبيا لمدة 450 عاماً وكاد يفرغ الأرض من شعبها وأذاق فيها السكان المحليين الوليات ونفذ في حقهم المجازر وجرائم الإبادة الموثقة في كتب التاريخ، وحكم عليهم بالفقر والفاقة والتخلف قبل أن يسلمهم وبلادهم غنيمة لاحتلال الإيطالي في العام 1911.

والسلطان سليمان القانوني، هو عاشر السلاطين العثمانيين، وخليفة المسلمين الـ80، وثاني من حمل لقب "أمير المؤمنين" من آل عثمان، ولد في 6 نوفمبر 1494، بمدينة طرابزون التركية، ورحل في 7 سبتمبر 1566، بمدينة سيكتوار في المجر. ويمثل سليمان القانوني رمزية خاصة لنظام اردوغان خاصة من خلال النزعة التوسعية على حساب الشعوب والقوميات الأخرى وكذلك من خلال القسوة التي اعتمدها في مسيرته في الحكم والتي طالت أقرب المقربين إليه بسبب هوسه بالحكم وميله للاستبداد.

لقد كان من ضحايا سليمان القانوني ابنه من زوجته الأولى "ماه دوران شاه"، مصطفى الذي ولد في عام 1515 وكان ولي عهده الأول، قبل أن يائنه بإعدامه في مدينة قونيا عام 1553 بعد حصوله على فتوى على المقاس من شيخ الإسلام أبو السعود أفندي، وابنه بايزيد، الثالث من زوجته خرم شاه، والذي ولد عام 1525 في إسطنبول. وقاد جيشه للتمرد على أخيه السلطان سليم الثاني، فحكم عليه بالإعدام مع أبنائه، وأعدم في عام 1561 ودفن مع أبنائه في ضريح "ملك عاجم" في مدينة سيواس.

وشهد تاريخ العثمانيين إعدام 60 أميراً أشهرهم الأمير مصطفى ولي عهد السلطان سليمان القانوني، وكان الإعدام يتم بخيوط الحرير لا بالسيف. وفي طقس احتضن بها العثمانيون دون غيرهم، ومن ذلك كاس الموت، حيث يجلب المتهم إلى ساحة الإعدام ويقدم له كاس إذا كان لونه أبيض فقد حظي بالعفو وإذا كان لونه أحمر فقد تقرر قتله، وبإسكان الشخص المهين للإعدام أن يفلت من مصيره إلى النفي إذا استطاع الفوز في سباق للعدو مع شخص يسمى

بستاني باشا ووظيفته إلى جانب الإعدام رعاية الأشجار والأزهار والعصافير في حدائق السلطان.

وكان من بين ضحايا سليمان القانوني كذلك، إبراهيم باشا الفرنجي أول صدر أعظم (وزير أول) عينه بعد ارتقائه عرش الدولة العثمانية. وصاحب الدور الكبير في تحقيق الإطعام التوسعية للسلطان ومن ذلك فتح بغداد. لكن بعد عودة الجيوش العثمانية إلى القسطنطينية قادمة من مواجهتها الأولى مع الدولة الصفوية، أمر السلطان سليمان بإعدام رجله الأول إبراهيم باشا، الذي عثر عليه ليلة 22 رمضان سنة 942 هجرية، 5 مارس

مجازر القانوني

يذكر المؤرخون أن إبراهيم باشا، قبل إعدامه بسنوات، توسل إلى السلطان أن يتمل في ترقبته بغية عدم إثارة حسد وزراء ومسؤولي الحكومة الكبار، الأمر الذي قابله السلطان بأن أقسم على ألا يسمح للوشاية أن تأخذ طريقاً بينهما، ويعد تعريض صديقه للموت. إلا أن السلطان العثماني حصل على فتوى تجيز له الحنث بقسمه لقاء بناء مسجد في القسطنطينية، وواصل لسبعة ليال تناول طعام السجور مع إبراهيم باشا وحدهما، مانحاً إياه فرصة الهرب أو حتى أن يقتل السلطان بنفسه.

وتكشفت رسائل إبراهيم باشا التي كتبها قبل أيام من إعدامه، علمه بنية سيده، وقراره رغم ذلك البقاء وقياً للسلطان. وكان تورط السلطان سليمان في مقتل ابنه ووزيره الأول وليد دسانس القصر وصراع الحرملك والحرب على الخلافة والعجز عن إدارة شؤون البيت الداخلي، في حين كانت كل جهوده موجهة للغزوات وتحقيق أطماعه التوسعية على حساب الشعوب الأخرى بكثير من الصلف والعنجهية.

وعلى سبيل المثال أورد المؤرخ أحمد بن محمد بن عمر الأنصاري المعروف بـ"ابن الحمصي" في كتابه "حوادث الزمان" أن "دمشق عندما دخلها سليمان القانوني ارتجت رجة عظيمة أعظم من يسوم دخلها المغول". مشيراً إلى أن الجنود الأتراك أخذوا النساء الدمشقيات وسرقوا الأولاد والعبيد ونهبوا ممتلكات الناس من الماشية والخيول.

ويقول المؤرخ "دخل عساكر العثمانية ونهبوا المال وحوادث الناس واقشمتهم، فلم يتركوا لأحد شيئاً في دكانه، ونهبوا البيوت والضباع، ولم يسلم منهم أحد.. وارتجت دمشق رجة عظيمة، أبشع من تلك التي ارتجتها يوم غزاهما المغولي تيمورلنك. وأخذوا حريماً كثيراً، واخطفوا الأولاد والصبيان من أمهاتهم كعبيد، ولم يتركوا لأحد فيها لا فرساً ولا بغلاً".

وأبرز ابن كان في كتابه "حدائق الياسمين" وهو

قيادة السعودية تطهر الذاكرة

معاصر لدخول السلطان سليمان لدمشق أن جنود سليمان القانوني خطفوا نساء دمشق وعروهن من ملبسهن ثم قفلوا ذلك برجال دمشق أيضاً.

وروى أن "نساء دمشقيات هربن من الأتراك واختبأ في جامع الحنابلة فهجم عليهن الجنود الأتراك وعروهن من ملبسهن وقفلوا ذلك بالغلغان والفتيات والصبيان".

وأورد شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون، في كتابه "مفاكهة الخلان في حوادث الزمان" أن "عساكر آل عثمان هجموا على ضواحي دمشق، فأخرجوا الناس من بيوتهم ليسكنوها، فأخرجت أناس كثيرة والقي بهم في الطرقات، واعتدوا على نساء حبال، فطرحن ما في بطونهن من الأجنة، وحصل لأهل دمشق شدة لم يقع لها مثيل من قبل.. وكانت العساكر العثمانية لا توفّر كبيراً ولا شيئاً ولا إماماً من أهل القران، ثم هجم العساكر العثمانيون على الصلاحية وحرّات دمشق البرانية.. فنهبوا معاشهم وبيضائعهم وسلبهم ولم يسلم منهم أحد إلا من أعماه الله عنه في ذلك اليوم.. بلية عظيمة لم يقع نظيرها ولا في فترة تيمورلنك".

إن هذه الملامح من التاريخ كافية لتعطي صورة ولو موجزة عن السلطان العثماني الذي اهتز نظام اردوغان وأتباعه من الإخوان لإزالة اسمه من شارع الرياض، وأكثر ما ساعدهم من ذلك نزع القداسة الوهمية على شخصيات لها ما لها في بلاد الترك وعليها ما عليها في بقية الأوطان التي تعرض لها بالغزو والاحتلال والنهب والسلب والقتل والتكثير.

النظام التركي وحلفاؤه يبدون إلى مراجعة ماضي الدول والأنظمة ويهتكون عرض التاريخ، ويشوهون صورة الآخر المختلف ولكنهم بالمقابل يعملون على إضفاء هالة من القدوس على رموز الخلافة العثمانية من باب الترويج لها كنموذج يسعون إلى إعادة تكريسها وخاصة على حساب الدول العربية.

في الغرب حاول الكثير من المسيحيين الإبقاء على تقديس المستعمرين وناهي ثروات الشعوب تحت غطاء ديني، لكن الغضب الشعبي أزاح تماثيلهم وداس على صفحات التاريخ المزور التي كانت تضعهم في مصاف بنساء الحضارة، وهو ما لا يريد مروجو النصاعة المزيفة للخلافة العثمانية إدراكه، معتمدين على الاندفاع الأيديولوجي في القفز على حقائق التاريخ بما يرضي المشروع الإخواني المرتين الماضي بسلبيات يحاول أن يحولها إلى إيجابيات حتى وإن كانت الوقائع تشير إلى غير ذلك.

